



قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بشأن التقاعد العسكري

نحن تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر ،
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تقاعد ومعاشات
العسكريين ،
وعلى قانون الخدمة العسكرية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة
٢٠٠٦ ، والقوانين المعدلة له ،
وعلى قانون النظام المالي للدولة الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ ،
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن الخدمة الوطنية ،
وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ ،
وعلى اقتراح مجلس الوزراء ،
وعلى إقرار مجلس الشورى ،

قررنا المصادقة على القانون الآتي :



الفصل الأول

تعريف

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون واللائحة ، تكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :

الجهات العسكرية : وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو جهاز أمن الدولة أو قوة الأمن الداخلي أو الحرس الأميري أو أي جهاز أمني أو قوة عسكرية أخرى ، بحسب الأحوال .

السلطة المختصة : وزير الدفاع أو وزير الداخلية أو رئيس جهاز أمن الدولة أو قائد قوة الأمن الداخلي أو قائد الحرس الأميري ، أو رئيس أو قائد أي جهاز أمني أو قوة عسكرية أخرى ، بحسب الأحوال .

العسكري : كل قطري يشغل إحدى الرتب العسكرية المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية المشار إليه .

صاحب المعاش : العسكري الذي انتهت خدمته وتقرر له معاش ، وفقاً لأحكام هذا القانون أو القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه .



- المستحق : من تقرر له نصيب في المعاش عن العسكري أو صاحب المعاش ، وفقاً لأحكام هذا القانون .
- المحال إلى قوة : العسكري الذي انتهت خدمته وتقرر له راتب الاحتياط من الجهة العسكرية وفقاً للنظم المعمول بها في الجهات العسكرية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه .
- العمليات الحربية : حالات الاشتباك المسلح مع العدو برأ أو جواً والأمنية أو بحراً ، وجميع عمليات الأمن الداخلي .
- الشهيد : من يتوفى أثناء العمليات الحربية أو الأمنية أو بسببهما ، ويُعتبر في حكم الشهيد كل من يتوفى أثناء الخدمة أو بسببها في إحدى الحالات التالية :
- ١- حوادث الطائرات والسفن .
 - ٢- حوادث الإسقاط الجوي .
 - ٣- حوادث الاشتباكات مع المخالفين لأحكام القانون .
 - ٤- أثناء التدريبات العسكرية .
 - ٥- الحوادث الأمنية كالوفاة أثناء حالات إطفاء الحريق .
 - ٦- الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة .



- الأسير : العسكري الذي يُحتجز لدى العدو قسراً
ويثبت وجوده على قيد الحياة .
- المفقود : العسكري الذي فقد أثره ، ولا يُعرف مكانه ،
بسبب أداء الواجب العسكري ، ويصدر باعتباره
مفقوداً حكم نهائي أو قرار من السلطة المختصة .
- مدة الخدمة : مدة الخدمة الفعلية والإضافية والاعتبارية ،
مدفوعة الاشتراك ، وأي مدة ينص هذا
القانون على حسابها في المعاش .
- مدة الخدمة الفعلية : مدة الخدمة التي ينص هذا القانون على
إضافتها ضمن مدة الخدمة الفعلية .
- مدة الخدمة : مدة الخدمة التي ينص هذا القانون على
إضافتها إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .
- مدة الخدمة : مدة الخدمة التي ينص هذا القانون على
الاعتبارية حسابها حكماً في حساب المعاش .
- مدة الاشتراك : مدد الخدمة المشترك عنها في الصندوق
والتي يُسوى المعاش على أساسها .
- الإجازات : الإجازات المنصوص عليها في قانون الخدمة
العسكرية المشار إليه .



سن التقاعد : سن التقاعد القانوني وسن التقاعد النظامي المنصوص عليهما في قانون الخدمة العسكرية المشار إليه .

الراتب الأساسي : الراتب الشهري الأخير المقرر للعسكري بجدول الرواتب الخاضع له ، ولا يشمل البدلات أو العلاوات أو المخصصات أو التعويضات من أي نوع .

راتب حساب : الراتب الأساسي مضافاً إليه العلاوة الاشتراك الاجتماعية وبدل السكن وعلاوة الاختصاص المقررة للعسكري ، والذي يُحسب عليه الاشتراك وقت الاستقطاع .

راتب حساب المعاش : راتب حساب الاشتراك الأخير .

المعاش : المبلغ المحسوب وفقاً لأحكام هذا القانون أو القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه أو الأنظمة المعمول بها في الجهات العسكرية قبل العمل بقانون التقاعد ، المستحق شهرياً لصاحب المعاش أو المحالين إلى قوة الاحتياط بحسب الأحوال .

الاشتراك : المبلغ الذي يُسدد أو يُستقطع شهرياً لحساب الصندوق ، وفقاً للحالات والنسب المقررة في هذا القانون .



- العجز : كل مرض أو إصابة جسدية أو عقلية (كلية أو جزئية) تحول دون القدرة على العمل .
- عدم اللياقة : عدم صلاحية العسكري طبيًا للقيام بالصحية بواجبات الوظيفة العسكرية التي يشغلها ، طبقاً للقواعد المعمول بها في شأن تحديد مستويات اللياقة الصحية للخدمة العسكرية .
- اللجنة الطبية : اللجنة الطبية العسكرية لوزارتي الدفاع المختصة والداخلية ، أو أي جهة طبية أخرى تعتمدها السلطة المختصة ، بحسب الأحوال .
- لجنة التقاعد : اللجنة المشتركة للتقاعد العسكري المنشأة العسكري بموجب أحكام المادة (٤٩) من هذا القانون .
- الهيئة : الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية .
- الصندوق : صندوق المعاشات العسكري المنشأ بموجب حكم المادة (٥٢) من هذا القانون .
- السنة : السنة الميلادية .
- اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا القانون .



الفصل الثاني الخاضعون لأحكام القانون مادة (٢)

- تسري أحكام هذا القانون على القطريين من الفئات التالية :
- ١- العسكريين العاملين في الجهات العسكرية وقت العمل بهذا القانون .
 - ٢- المحالين إلى التقاعد ويتقاضون معاشات وفقاً لأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ، والمستحقين عنهم .
 - ٣- المحالين إلى قوة الاحتياط قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ، والمستحقين عنهم ، في حدود ما نص عليه في هذا القانون .
 - ٤- من انتهت خدمتهم في الجهات العسكرية قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ، ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .
 - ٥- مرشحي الضباط المستجدين ، في حدود ما نص عليه في هذا القانون .
 - ٦- منتسبي الخدمة الوطنية ممن لا يشغلون وظائف مدنية ، في حدود ما نص عليه في هذا القانون .



مادة (٣)

تتولى الهيئة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، صرف معاشات العسكريين المحالين إلى قوة الاحتياط والمستحقين عن العسكريين المتوفين قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ، من الصندوق ، وفي حدود المقرر لهم من الجهات العسكرية ، وذلك بالتنسيق مع لجنة التقاعد العسكري .

وتتولى وزارة المالية تحويل المخصصات المالية المقررة لصرف المعاشات المشار إليها في الفقرة السابقة بشكل سنوي .

وعند وفاة أي من أصحاب المعاشات المذكورين في هذه المادة ، يُصرف المعاش المقرر له للمستحقين عنه من الصندوق ، وتُحسب وتُوزع أنصبتهم وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٤)

يجوز للعسكري الذي انتهت خدمته العسكرية قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه ، أن يطلب الاشتراك في الصندوق للحصول على معاش عن مدة خدمته السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض ، وذلك وفقاً للشروط التالية :

- ١- ألا يكون شاغلاً لوظيفة بجهة حكومية خاضعة لأحكام القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية ، أو يتقاضى أي معاش .
- ٢- ألا يكون قد ترك الخدمة السابقة بسبب يحول دون استحقاق المعاش أو يؤدي إلى الحرمان منه وفقاً لأحكام هذا القانون .



٣- أن يؤدي الاشتراكات المقررة عن المدة المطلوب الاشتراك عنها ، وبما لا يقل عن (٢٥) خمس وعشرين سنة ، وذلك وفقاً لنسب الاشتراك المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون ، وتُحسب على أساس راتب حساب الاشتراك المقرر لرتبته في تاريخ طلب الاشتراك ، وتُسدد الاشتراكات المطلوبة منه وفقاً لحكم المادة (١٥/فقرة ثانية) من هذا القانون .

وفي حالة استيفاء الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة ، يُسوى المعاش المستحق لطالب الاشتراك وفقاً لأحكام هذا القانون ، وفي حالة وفاته ، يستمر صرف المعاش للمستحقين عنه ويُوزع عليهم وفقاً لأحكام هذا القانون ، ويكون كل منهم مسؤولاً عن سداد الاشتراكات أو الباقي منها بقدر نسبة حصته من المعاش الكامل ، دون أن يتوقف صرف نصيب أحد المستحقين على سداد حصة غيره من الاشتراكات .

مادة(٥)

تُستقطع من مخصصات مرشحي الضباط المستجدين اشتراكات التقاعد وفقاً لنص المادة (١١) من هذا القانون ، وتُحسب الاشتراكات على أساس راتب رتبة العريف ، لحين تعيينه في رتبة الضابط ، وتدخل مدة الترشيح في حساب المعاش ، وإذا فُصل أو ألغي ترشيحه ، يسري بشأنه حكم المادة (٣٠) من هذا القانون .



مادة (٦)

يُمنح مرشحو الضباط المستجدين أو المستحقين عنهم ، معاشاً يُحسب على أساس راتب حساب معاش رتبة العريف ، وذلك في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٢) ، (٣) من المادة (١٩) من هذا القانون ، وعلى أساس راتب حساب معاش رتبة ملازم في الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا القانون .
ويسري حكم الفقرة السابقة على منتسبي الخدمة الوطنية ممن لا يشغلون وظائف مدنية .

الفصل الثالث

مدد الخدمة المحسوبة في المعاش

مادة (٧)

يدخل في حساب المعاش مدد الخدمة التالية :

- ١ - مدة الخدمة في الجهة العسكرية .
 - ٢ - مدد الإجازات بأنواعها ، ومدد الإعارة ، والبعثات الدراسية ، ومدد المهمات الرسمية في الخارج ، والدورات التدريبية ، على أن تؤدي عن هذه المدد الاشتراكات المقررة في هذا القانون .
- ولا يدخل في حساب مدة الخدمة الفعلية مدد الوقف أو الانقطاع عن العمل ، متى تقرر حرمان العسكري من كل راتبه عنها .



مادة (٨)

يدخل في حساب مدة الخدمة الفعلية مدة ترك العمل بسبب إنهاء الخدمة بقرار تأديبي ، إذا ألغي قرار إنهاء الخدمة بحكم قضائي نهائي أو تم سحبه بقرار من السلطة المختصة ، وتؤدي عنها الاشتراكات وفقاً لما يلي :

١- إذا لم يتقرر صرف راتب للعسكري عن مدة ترك العمل بسبب إنهاء الخدمة ، تلتزم الجهة العسكرية بسداد الاشتراكات كاملة عن هذه المدة بواقع (٢١٪) واحد وعشرين في المائة وفقاً لحكم المادة (١١) من هذا القانون .

٢- إذا تقرر صرف راتب للعسكري عن مدة ترك العمل بقرار إلغاء إنهاء الخدمة ، يتم خصم الاشتراكات المقررة عليه من الرواتب المستحقة له ، وذلك حسب نسبة الاستقطاع المقررة عليه بهذا القانون ، وتلتزم الجهة العسكرية بسداد حصتها مقابل هذه الاشتراكات وفقاً لحكم المادة (١١) من هذا القانون .
وفي جميع الأحوال ، يجب على العسكري رد أي مستحقات تكون قد أدت له بسبب إنهاء خدمته .

مادة (٩)

يدخل في حساب مدة الخدمة الفعلية ، المدة التي قضاها العسكري في أي وظيفة مدنية ، إذا كانت قد تم احتسابها وفقاً



لأحكام القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية ، ولم تُرد إليه اشتراكاته ولم يُصرف عنها معاش ، وفي حالة رد اشتراكاته يحق له ضم مدة الخدمة المشار إليها بشرط سداد الاشتراكات المستحقة عنها .
ولا يدخل في حساب هذه المدة ، مدد الوقف أو الانقطاع عن العمل إذا تقرر حرمانه من كل راتبه عنها .

مادة (١٠)

تُعتبر مدة خدمة إضافية المدد التالية :

- ١- المدة المساوية لمدة الخدمة الفعلية ، التي يقضيها العسكري في العمليات الحربية والأمنية ، وتحدد هذه المدة بقرار من السلطة المختصة .
- ٢- المدة المساوية للمدة التي يقضيها العسكري في الأسر .
- ٣- المدة المساوية لنصف المدة التي يخدمها العسكري الطيار أو طاقم الطائرة في الجو ، بشرط ألا تقل ساعات الطيران عن الحد المقرر سنوياً ، وفقاً للأنظمة ذات الصلة .
- ٤- المدة المساوية لربع المدة التي يقضيها العسكري في القفز بالمظلات في الوحدات الخاصة ، بشرط ألا يقل عدد القفزات عن الحد المقرر سنوياً ، وفقاً لقوانين الخدمة .
- ٥- المدة المساوية لربع المدة التي يقضيها العسكري في العمل بالغواصات أو وحدات الضفادع البشرية ، بشرط ألا تقل مدة العمل عن الحد المقرر سنوياً ، وفقاً لقوانين الخدمة .



٦- المدة المساوية لربع المدة التي يقضيها العسكري في الأعمال الكيميائية ، أو الأعمال التي تتطلب استخدام مواد إشعاعية أو غازات سامة ، وتُحدد هذه الأعمال بقرار من السلطة المختصة .

٧- المدة المساوية لنسبة (١٠٪) عشرة في المائة من مدة الخدمة الفعلية التي قضاها العسكري بالجهة العسكرية ، إذا كانت لا تقل عن (٢٠) عشرين سنة ، على أن تُحسب عند انتهاء الخدمة لأغراض المعاش ومكافأة نهاية الخدمة وبدل إجازة انتهاء الخدمة .

ولا يجوز الجمع بين مدتين إضافيتين عن مدة خدمة فعلية واحدة ، وفي حالة تعدد المدد ، تُحسب مدة الخدمة الإضافية الأطول ، وتلتزم الجهة العسكرية بسداد الاشتراكات المقررة عن مدة الخدمة الإضافية ما لم يكن العسكري قد بلغ مدة خدمة مقدارها (٣٠) ثلاثون سنة مسددة عنها الاشتراكات .

الفصل الرابع

الاشتراكات

مادة (١١)

يُحسب الاشتراك للعسكري على أساس راتب حساب الاشتراك بما لا يزيد على (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال ، وتُسدد الاشتراكات بنسبة (٢١٪) واحد وعشرين في المائة ، وذلك على النحو التالي :



- ١- (٧٪) سبعة في المائة ، تُستقطع من راتب حساب الاشتراك من العسكري .
- ٢- (١٤٪) أربعة عشر في المائة ، تسددها الجهة العسكرية عن راتب حساب الاشتراك .
- و تُسدد للصندوق في ميعاد لا يجاوز الخامس من الشهر التالي للشهر المستحقة عنه هذه الاشتراكات .

مادة (١٢)

- يُحسب اشتراك العسكري عن إضافة بدل السكن وعلاوة الاختصاص لراتب حساب الاشتراك ، وفق القواعد التالية :
- ١- ألا يتجاوز بدل السكن مبلغ (٦,٠٠٠) ستة آلاف ريال شهرياً .
 - ٢- ألا تتجاوز علاوة الاختصاص مبلغ (٥,٠٠٠) خمسة آلاف ريال شهرياً .
 - ٣- ألا تقل مدة الاشتراك عن بدل السكن وعلاوة الاختصاص عند انتهاء الخدمة عن (١٥) خمس عشرة سنة .
 - ٤- يُحسب الاشتراك عن بدل السكن الموقوف صرفه للعسكري لانتفاعه بسكن حكومي كما لو كان يُصرف له نقداً .



٥- تتحمل الجهات العسكرية سداد الاشتراك المستحق لبدل السكن وعلاوة الاختصاص عن مدة الخدمة المكتملة لمدة (١٥) خمس عشرة سنة عند انتهاء خدمة العسكري لأي من الأسباب الواردة في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) من المادة (١٩) من هذا القانون ، وفيما عدا ذلك يتحمل العسكري سداد الاشتراك عن بدل السكن وعلاوة الاختصاص .

وتحدد اللائحة ضوابط وإجراءات تطبيق هذه المادة .

مادة (١٣)

تُفرض على المتأخر عن سداد الاشتراكات وأية مبالغ أخرى مستحقة للصندوق ، في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون واللائحة ، غرامة تأخير بنسبة (٢٪) اثنين في المائة شهرياً من المبالغ المتأخر في سدادها عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد .

مادة (١٤)

لمجلس الوزراء ، في الحالات التي يقدرها ، الإعفاء من غرامة التأخير المنصوص عليها في المادة السابقة .



مادة (١٥)

يجوز للعسكري شراء مدة خدمة اعتبارية تُضاف إلى مدة الخدمة الفعلية ، خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته ، وذلك إذا انتهت خدمة العسكري لأحد السببين التاليين :

١- قبول طلب الاستقالة ، وكانت خدمته لا تقل عن (٢٠) عشرين سنة ولم تبلغ (٢٥) خمساً وعشرين سنة .

٢- قبول طلب الإحالة إلى التقاعد ، وكانت خدمته لا تقل عن (٢٥) خمس وعشرين سنة ولم تبلغ (٣٠) ثلاثين سنة .

وفي الحالتين السابقتين ، يلتزم العسكري بسداد الاشتراكات عن المدة المطلوب شراؤها ، وبما لا يجاوز مدة (٥) خمس سنوات لتكملة مدة استحقاق المعاش أو استحقاق المعاش الكامل ، بحسب الأحوال ، وتُحسب الاشتراكات بواقع (٢١٪) واحد وعشرين في المائة من راتب حساب الاشتراك .

مادة (١٦)

يجوز للعسكري الذي اكتسب الجنسية القطرية أثناء الخدمة ، أن يطلب قبل انتهاء خدمته حساب كل أو بعض مدة خدمته السابقة على اكتسابه الجنسية ضمن مدة خدمته ، على أن يؤدي اشتراكاتها كاملة عن المدة المحسوبة .



وتُحسب الاشتراكات المستحقة على العسكري بواقع (٢١٪) واحد وعشرين في المائة على أساس راتب حساب الاشتراك وقت طلب حساب تلك المدة ، وتؤدي دفعة واحدة ، أو على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز (٥) خمس سنوات أو المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد ، أيهما أقل ، وذلك وفقاً للجدول رقم (٢) المرفق بهذا القانون .

مادة (١٧)

يجوز للعسكري ضم بعض أو كل مدد خدمته العسكرية السابقة إلى مدة خدمته الحالية ، بشرط أن يُسدد الاشتراكات المستحقة عنها ، وتُحسب الاشتراكات على أساس راتب حساب الاشتراك في تاريخ طلب الضم وبواقع (٢١٪) واحد وعشرين في المائة عن كل سنة كاملة مضمومة .

ويجوز للعسكري أن يُسدد الاشتراكات المقررة عن مدة الخدمة المطلوب ضمها دفعة واحدة أو على أقساط ، وفقاً لنظام التقسيط المشار إليه في المادة السابقة .

وإذا توفي العسكري أو أصيب بعجز ، قبل سداد كامل الاشتراكات المطلوبة منه بموجب هذه المادة ، تسقط الأقساط الباقية ، ويُحسب المعاش عن المدة المضمومة .



وفي غير حالتي الوفاة والعجز ، تُحسب المدة المضمومة المسدد اشتراكها في المعاش ، ما لم يسدد باقي الأقساط دفعة واحدة عند انتهاء الخدمة ، وفي حالة سداد ما لا يقل عن نصف الأقساط الشهرية ، تُستقطع الأقساط الباقية من المعاش المستحق له أو من أي مستحقات تُصرف له عند انتهاء الخدمة ، ويُحسب المعاش عن المدة المضمومة .

وإذا قل عدد الأقساط التي أداها العسكري عن نصف الأقساط المطلوبة عن المدة المضمومة وقت انتهاء الخدمة ، يُحسب المعاش عن المدة المضمومة التي أدى عنها الاشتراكات فقط .

مادة (١٨)

عند نقل أي من الخاضعين لأحكام هذا القانون إلى وظيفة خاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، وكانت خدمته العسكرية وقت النقل تؤهله لاستحقاق المعاش العسكري ، يُخَيَّر العسكري المنقول بين اعتبار خدمته متصلة ويُعامل وفقاً لأحكام المادة (٦١) من هذا القانون ، أو طلب صرف معاش له وفقاً لأحكام هذا القانون ، وعدم الاشتراك عن خدمته الجديدة .

وإذا كانت خدمته العسكرية وقت النقل تقل عن مدة الحد الأدنى لاستحقاق المعاش العسكري ، اعتُبرت خدمته العسكرية متصلة بخدمته المدنية ، ويُسوى معاشه عند انتهاء خدمته وفقاً لأحكام القانون في الجهة المنقول إليها .



وعند نقل أي من الخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، إلى وظيفة عسكرية في الجهة العسكرية ، يُسوى معاشه عند انتهاء خدمته وفقاً لأحكام هذا القانون .
وتحدد اللائحة ضوابط وكيفية سداد الاشتراكات المستحقة .

الفصل الخامس

تسوية وصرف المعاش

مادة (١٩)

يُستحق المعاش إذا انتهت الخدمة لأحد الأسباب التالية :

- ١- بلوغ سن التقاعد .
- ٢- الوفاة .
- ٣- العجز أو عدم اللياقة الصحية ، وفقاً لما تقرره اللجنة الطبية المختصة .
- ٤- قبول طلب الإحالة إلى التقاعد .
- ٥- قبول الاستقالة .
- ٦- إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي لأسباب تتعلق بالصالح العام .
- ٧- إنهاء الخدمة بقرار تأديبي ، أو بناءً على صدور حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .



وفيما عدا البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، (٦) من هذه المادة ، يُشترط لاستحقاق المعاش ألا تقل مدة الاشتراك عن (٢٥) خمس وعشرين سنة ، على أن يكون من بينها مدة خدمة فعلية لا تقل عن (٢٠) عشرين سنة .

وتلتزم الجهة العسكرية في حالة انتهاء الخدمة لأي من الأسباب المنصوص عليها في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، (٦) من هذه المادة ، بسداد كامل الاشتراكات عن الفرق بين مدة الخدمة المشترك عنها ومدة الخدمة الاعتبارية المكتملة لمدة (٢٥) خمس وعشرين سنة التي يُسوى المعاش على أساسها .

مادة (٢٠)

يُحسب المعاش على أساس (٣٠/١) جزء من ثلاثين من راتب حساب المعاش مضروباً في عدد سنوات مدة الاشتراك ، على ألا يتجاوز المعاش مقدار راتب حساب المعاش .
ويجب ألا يقل المعاش عن (١٥,٠٠٠) خمسة عشر ألف ريال شهرياً .

وإذا قل المعاش عن الحد المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، تتحمل الخزانة العامة للدولة التكلفة الاكتوارية لتسوية المعاش ليصل إلى الحد الأدنى .



مادة (٢١)

إذا انتهت خدمة العسكري ، لأي من الأسباب المنصوص عليها في البنود (٤) ، (٥) ، (٧) من المادة (١٩) من هذا القانون ، وكان مستحقاً لمعاش ، خُفض المعاش بنسبة (١,٥٪) واحد ونصف في المائة في حالة قبول طلب الإحالة إلى التقاعد ، ونسبة (٢,٥٪) اثنين ونصف في المائة في حالة الاستقالة ، ونسبة (٣٪) ثلاثة في المائة إذا كان إنهاؤها بقرار تأديبي ما لم يكن القرار التأديبي انتهى إلى تخفيض معاشه ، وذلك عن كل سنة من سنوات الفرق بين العمر عند انتهاء الخدمة وسن التقاعد .

مادة (٢٢)

استثناءً من حكم المادة (١٩/فقرة ثانية) من هذا القانون ، يُسوى معاش العسكري من الإناث عند انتهاء خدمتها بالاستقالة لسبب راجع لرعاية ولد أو أكثر من الأولاد ذوي الإعاقة ، على أساس مدة اشتراك مقدارها (٢٥) خمس وعشرون سنة ، ولا يسري بشأنها تخفيض المعاش المنصوص عليه في المادة السابقة ، وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة الفعلية عن (٢٠) عشرين سنة ، وتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة المبالغ الاكتوارية الناتجة عن تطبيق هذه المادة .
وتحدد اللائحة ضوابط تطبيق هذه المادة .



مادة (٢٣)

يُسوى معاش العسكري ، أياً كانت مدة خدمته ، بنسبة (١٠٠٪) مائة في المائة من راتب حساب المعاش ، ويُحسب الراتب على أساس آخر مربوط راتب حساب الاشتراك للرتبة التي تلي رتبته وقت انتهاء الخدمة ، وذلك إذا انتهت خدمة العسكري لإصابته بعجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الأمنية ، أو توفي في أي من أحوال الاستشهاد المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون .

ويُسوى معاش العسكري ، أياً كانت مدة خدمته ، بنسبة (١٠٠٪) مائة في المائة من راتب حساب المعاش ، ويُحسب الراتب على أساس أول مربوط راتب حساب الاشتراك للرتبة التي تلي رتبته وقت انتهاء الخدمة ، وذلك إذا انتهت خدمة العسكري لأحد الأسباب التالية :
١- الفقد أو الأسر .

٢- العجز الجزئي بسبب العمليات الحربية أو الأمنية .

٣- الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي أثناء تأدية واجبات وظيفته أو بسببها .
وفي حالة الفقد والأسر ، يُمنح معاش العسكري للمستحقين ، ويُوزع عليهم وفقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون ، وإذا عاد العسكري المفقود ، أدِّي إليه معاشه ، ما لم تتقرر إعادته إلى الخدمة .
وإذا توفي العسكري في الأسر ، يُعدل حساب المعاش وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة بنسبة (١٠٠٪) مائة في المائة .



ويُسوى معاش المرشح المستجد والمرشح من الرتب الأخرى ، أياً كانت مدة خدمته ، بنسبة (١٠٠٪) مائة في المائة من راتب حساب المعاش ، ويُحسب على أساس راتب حساب الاشتراك لرتبة ملازم وقت انتهاء الخدمة ، ويتم تحديد حساب مربوط الراتب وفقاً للأسباب المشار إليها في هذه المادة .

وفي جميع الأحوال ، تلتزم الجهة العسكرية بسداد الاشتراكات عن المدة الزائدة على مدة الخدمة المشترك عنها ، إذا كانت أقل من (٣٠) ثلاثين سنة ، وتحدد اللائحة كيفية حساب فروق الاشتراكات ، وتسوية وحساب المعاش المستحق .

مادة (٢٤)

إذا زادت مدة الخدمة الفعلية للعسكري على (٣٠) ثلاثين سنة ، يُمنح صاحب المعاش أو المستحقون عنه ، بحسب الأحوال ، مكافأة عن المدة الزائدة تُصرف من الصندوق ، وفقاً لما تحدده اللائحة . ولا يحول الانتفاع بالمكافأة المنصوص عليها في الفقرة السابقة دون الانتفاع بأية مكافآت تقررها القوانين والنظم الوظيفية الخاصة بالجهة العسكرية .



مادة (٢٥)

يستحق العسكري الذي ضُمت له مدة خدمته السابقة في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين (٩) ، (١٧) من هذا القانون معاشاً عن تلك المدة ، ويسوى المعاش وفقاً لحكم المادة (٢٠) من هذا القانون ، بشرط ألا تقل مدة خدمته العسكرية بعد الضم ، في غير حالات انتهائها بسبب الوفاة أو العجز أو عدم اللياقة الصحية ، عن (١٠) عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون ، و(٥) خمس سنوات في الحالة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون .

وإذا قلت مدة الخدمة العسكرية بعد الضم عن الحد المقرر بالفقرة السابقة ، يسري بشأنه حكم المادة (٣٠) من هذا القانون .

مادة (٢٦)

إذا عُين صاحب المعاش بعد العمل بهذا القانون ، في وظيفة مدنية بإحدى الجهات الحكومية الخاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، يُوقف صرف المعاش ويتقاضى الراتب المقرر له من جهة عمله .

وإذا عُين صاحب المعاش بعد العمل بهذا القانون ، في وظيفة مدنية بإحدى جهات القطاع الخاص الخاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، يُخيّر بين الاستمرار في صرف معاشه



العسكري مع عدم الاشتراك عن خدمته المدنية ، أو وقف صرف معاشه العسكري والاشتراك في التقاعد عن خدمته المدنية ، وفي الحالة الأخيرة يخضع لنظم الخدمة الجديدة في كل ما يتعلق بامتيازات وظيفته المدنية أثناءها أو بعد انتهائها ، وفي حالة استحقاقه معاشاً عن مدة خدمته المدنية يُصرف له المعاش الأكبر .

مادة (٢٧)

لا يجوز الجمع بين المعاش العسكري المستحق بموجب هذا القانون والمعاش المقرر بموجب القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية .

مادة (٢٨)

لا تسري أحكام المادتين السابقتين ، على العسكريين المتقاعدين من أصحاب المعاشات القائمة والمحالين إلى قوة الاحتياط ، ويشغلون وظائف في جهات حكومية أو غير حكومية خاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، والمستوفين لشروط استحقاق المعاش وفقاً للقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات ، وقت العمل بهذا القانون .

مادة (٢٩)

يُوقف صرف معاش من تقرر إعادة إلى الخدمة العسكرية ، ويُصرف له راتب وظيفته الجديدة ، على أن تُستقطع الاشتراكات عن مدة خدمته الجديدة وفقاً للمادة (١١) من هذا القانون .



وتُضاف هذه المدة إلى مدة الخدمة السابقة وتُعاد تسوية حساب المعاش وفقاً لهذا القانون .

مادة (٣٠)

إذا لم تتوافر في العسكري عند انتهاء خدمته شروط استحقاق المعاش ، يكون له طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة إذا تجاوزت مدة اشتراكه سنة ، وفقاً لما تحدده اللائحة .
وإذا قلت مدة الاشتراك عن سنة ، يتم رد الاشتراكات المسددة من العسكري .

وتحدد اللائحة حالات وضوابط وإجراءات تطبيق هذه المادة .

مادة (٣١)

يجوز ، بقرار من مجلس الوزراء ، منح علاوة دورية ، لكل أو بعض المعاشات ، وتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة التكلفة الاكتوارية للزيادة في المعاشات المقررة بمعرفة الهيئة ، وتُسدد للهيئة دفعة واحدة .

مادة (٣٢)

لمجلس الوزراء ، منح معاشات استثنائية للقطريين من غير المستحقين لمعاش .

وتتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة التكلفة الاكتوارية للمعاشات الاستثنائية وفقاً لأحكام هذا القانون .



الفصل السادس

المستحقون

مادة (٣٣)

إذا توفي العسكري ، انتقل الحق في المعاش إلى المستحقين عنه من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الخدمة ، ويُصرف في نهاية الشهر الذي استحق فيه .

وإذا توفي صاحب المعاش ، انتقل الحق في المعاش إلى المستحقين عنه من أول الشهر التالي للشهر الذي وقعت فيه الوفاة .
ويُوزع المعاش على المستحقين وفقاً للأنصبة المحددة في الجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون .

ويُعاد توزيع المعاش عند ظهور مستحقين جدد ، ويكون الصرف اعتباراً من الشهر التالي لتاريخ إبلاغ الهيئة .

مادة (٣٤)

ينتقل الحق في المعاش إلى المستحقين غير القطريين عند وفاة العسكري أو صاحب المعاش من الفئات التالية :

- ١- الأرملة غير القطرية .
- ٢- الأولاد غير القطريين .
- ٣- الوالدين غير القطريين .
- ٤- الأخ أو الأخت غير القطريين .

وتحدد اللائحة شروط وضوابط تطبيق هذه المادة .



مادة (٣٥)

يُشترط لاستحقاق الزوج نصيباً في المعاش ما يلي :

- ١- ألا يكون مؤمناً عليه أو صاحب معاش ، أو خاضعاً لأي من قوانين التقاعد والتأمينات الاجتماعية .
- ٢- أن يثبت عجزه عن العمل بموجب تقرير من اللجنة الطبية المختصة ، ويتم التحقق من حالته كل سنتين ، إلا إذا قررت اللجنة عجزه الدائم واستحالة شفائه .

مادة (٣٦)

تستحق الأرملة نصيبها في المعاش عن زوجها المتوفى ، ويوقف صرفه إذا تزوجت ، ويُعاد لها الحق فيه إذا طُلق أو ترملت ، ويُصرف لها النصيب الأكبر إذا استحققت نصيباً في معاش زوج آخر .

مادة (٣٧)

يُشترط لاستحقاق الابن نصيباً في المعاش ما يلي :

- ١- ألا يكون مؤمناً عليه أو صاحب معاش ، أو خاضعاً لأي من قوانين التقاعد والتأمينات الاجتماعية .
- ٢- ألا يكون قد بلغ عمره (٢١) إحدى وعشرين سنة ، ويُستثنى من ذلك :

أ- العاجز عن العمل ، بتقرير من اللجنة الطبية المختصة ، ويتم التحقق من حالته كل سنتين ، إلا إذا قررت اللجنة عجزه الدائم واستحالة شفائه .



ب- الطالب بإحدى مراحل التعليم التي تجاوز التعليم الثانوي وحتى إتمام دراسته الجامعية ، أو بلوغه سن (٢٧) السابعة والعشرين ، أيهما أسبق .

مادة (٣٨)

يُشترط لاستحقاق البنت نصيباً في المعاش ما يلي :

- ١- ألا تكون متزوجة ، ويُعاد لها الحق في المعاش إذا طُلق ، أو إذا ترملت وكان زوجها غير مؤمن عليه أو صاحب معاش .
- ٢- ألا تكون مؤمناً عليها أو صاحبة معاش ، فإذا كان راتبها أو معاشها أقل من نصيبها في المعاش ، يُصرف لها الفرق من الصندوق ، وفي حال كانت مستحقة لنصيب في معاشين ، يُصرف لها الفرق من نصيبها الأكبر .

مادة (٣٩)

يُشترط لاستحقاق الوالدين نصيباً في المعاش ألا يكون أي منهما مؤمناً عليه أو صاحب معاش أو مستحقاً لنصيب في معاش آخر خاضع لأي من قوانين التقاعد والتأمينات الاجتماعية .

مادة (٤٠)

يُشترط لاستحقاق الأخ أو الأخت نصيباً في المعاش ما يلي :

- ١- أن يكون مستوفياً للشروط المبينة في المادتين (٣٧) ، (٣٨) من هذا القانون .
- ٢- أن يكون والد الأخ أو الأخت متوفى .



مادة (٤١)

- يستحق أولاد الابن المتوفى نصيب أبيهم في المعاش ، إذا توافرت الشروط التالية :
- ١- أن تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادتين (٣٧) ، (٣٨) من هذا القانون .
 - ٢- ألا يكونوا مستحقين في معاش الابن المتوفى ، بموجب أي من قوانين التقاعد والتأمينات الاجتماعية .

مادة (٤٢)

- إذا أوقف كل أو جزء أو انتهى نصيب أحد المستحقين ، يُعاد التوزيع على باقي المستحقين للمعاش ، وذلك وفقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون ، وإذا زال سبب وقف النصيب ، يُعاد النصيب إلى المستحق من أول الشهر التالي لزوال السبب .
- وفي حالة طلاق أو ترميل البنت أو الأخت أو الأم أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب ، بعد وفاة العسكري أو صاحب المعاش ، ولم يسبق لأحد منهم استحقاق نصيب في المعاش ، يتم تحديد المعاش المستحق لأي منهم وفقاً لما تحدده اللائحة .



مادة (٤٣)

إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من نصيب في معاش ، من الصندوق أو من أي صندوق آخر ، يُصرف له النصيب الأكبر فقط ، وإذا تساوت جميع الأنصبة تكون الأولوية وفقاً لما يلي :

- ١- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .
- ٢- المعاش المستحق عن الوالدين .
- ٣- المعاش المستحق عن الأولاد .
- ٤- المعاش المستحق عن الأخوة أو الأخوات .

مادة (٤٤)

استثناءً من حكم المادة السابقة ، يتم الجمع بين أكثر من معاش أو راتب ، وبما لا يتجاوز مبلغ (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال ، في الحالات التالية :

- ١- الأرملة المستحقة لنصيبها من معاش زوجها وراتبها أو معاشها المستحق لها .
- ٢- الأولاد المستحقين لمعاشين عن والديهم .
- ٣- الزوج أو الابن العاجز عن العمل المستحق لنصيب في معاش ، وأي معاش آخر يستحق له وفقاً للقانون المنظم لذوي الإعاقة .



٤- حالات الجمع بين المعاشين أو بين المعاش والراتب ، السابقة على العمل بأحكام هذا القانون .

ويجوز ، بقرار من مجلس الوزراء ، تعديل الحد الأقصى لمجموع الأنصبة في حالات الجمع بين أكثر من نصيب للمستحق الواحد .

مادة (٤٥)

إذا توفي العسكري أو صاحب المعاش عن غير مستحق ، يؤول المعاش ومكافأة المدة الزائدة إلى الصندوق .
وفي حال ظهور مستحقين ، تُعاد تسوية المعاش ويُعاد توزيعه عليهم ، وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٤٦)

تُحدد اللائحة الشروط والضوابط والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة للمستحق .



الفصل السابع الحرمان من المعاش

مادة (٤٧)

- يُحرم العسكري أو صاحب المعاش من المعاش في الحالات التالية :
- ١- إذا فقد جنسيته القطرية لأي سبب من الأسباب .
 - ٢- إذا أدين بحكم نهائي بعقوبة جنائية موجهة ضد أمن الدولة الخارجي أو الداخلي .
 - ٣- إذا فصل من الخدمة بسبب التحاقه بتنظيم غير مرخص له بالانضمام إليه أو أي تنظيم آخر غير مشروع .
 - ٤- إذا التحق بخدمة دولة أخرى أو بجهة لها علاقة بجهة عسكرية أجنبية أثناء الخدمة ، أو خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ انتهاء الخدمة ، دون موافقة مسبقة من السلطة المختصة .
- ويجوز بقرار من السلطة المختصة ، صرف المعاش الذي حُرِم منه صاحبه إلى المستحقين عنه ، ويُوزع عليهم وفقاً لأحكام هذا القانون .
- وفي جميع الأحوال ، يُعاد صرف المعاش لصاحبه بقرار من السلطة المختصة حال زوال سبب الحرمان ، على أن يقوم برد أي مستحقات تكون قد أدت له بسبب حالة الحرمان .



مادة (٤٨)

إذا سُحبت الجنسية القطرية أو أُسقطت عن العسكري أو تنازل عنها ، وكانت مدة خدمته الفعلية تزيد على سنة ، استحق تعويض الدفعة الواحدة ، وتلتزم الجهة العسكرية بصرف مكافأة نهاية خدمته وأية مستحقات أخرى مقررة قانوناً .

وإذا أُعيدت الجنسية القطرية إلى العسكري ، وعاد إلى العمل لدى جهة عمل خاضعة لأحكام أي من قوانين التقاعد والتأمينات الاجتماعية ، يجوز له أن يعيد تعويض الدفعة الواحدة الذي صُرف له خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ عودته للعمل ، واستكمال مدة خدمته السابقة .

وإذا سُحبت الجنسية القطرية أو أُسقطت عن صاحب المعاش أو تنازل عنها ، يُصرف المعاش إلى المستحقين عنه ، ويُعاد إليه المعاش إذا أُعيدت إليه الجنسية القطرية وفقاً لما تحدده اللائحة .

وإذا سُحبت الجنسية القطرية أو أُسقطت عن المستحق أو تنازل عنها ، يُوقف صرف المعاش له ، ويُعاد إليه نصيبه إذا أُعيدت إليه الجنسية القطرية .



الفصل الثامن

اللجنة المشتركة للتقاعد العسكري

مادة (٤٩)

تُنشأ لجنة مشتركة ، تُسمى "اللجنة المشتركة للتقاعد العسكري" ،
تشكل من رئيس ونائب للرئيس ، وعدد من الأعضاء يمثلون الجهات
الخاضعة لهذا القانون ، لا يقل عددهم عن خمسة ولا يزيد على سبعة ،
ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويكون للجنة التقاعد العسكري الاختصاصات والصلاحيات
اللازمة للإشراف على تقاعد ومعاشات العسكريين بالتنسيق مع
الهيئة ، ولها بوجه خاص ما يلي :

- ١- دراسة حالات استحقاق المعاش ، وتسوية معاش من توافرت فيه
شروط استحقاق المعاش أو المستحقين عنه وفقاً لأحكام هذا القانون .
 - ٢- تحديد مقدار المعاش المستحق ، وتحديد أسماء المستحقين ونصيب
كل منهم ، وإخطارهم بذلك .
 - ٣- إبلاغ تعليمات الهيئة المتعلقة بتقاعد ومعاشات العسكريين
إلى الجهات المختصة .
- وتحدد اللائحة تنظيم وإدارة اللجنة ونظام عملها واختصاصاتها
الأخرى .



وتخضع اللجنة لإشراف وزارة الدفاع إدارياً ، وتُخصص لها اعتمادات مالية سنوية بموازنة وزارة الدفاع . ويجوز للجنة دعوة ممثل عن الهيئة لمحضور اجتماعات اللجنة ، والمشاركة في أعمالها ، دون أن يكون له حق التصويت .

مادة (٥٠)

يجوز لكل ذي شأن ، التظلم من قرارات لجنة التقاعد العسكري إلى لجنة فض المنازعات بالهيئة ، وذلك خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار بالقرار على عنوانه الوطني أو بأية وسيلة تفيد العلم . ولا تُقبل الدعاوى التي تُرفع من ذوي الشأن أمام المحاكم طعناً في قرارات اللجنة ، إلا بعد تقديم تظلماتهم إلى لجنة فض المنازعات والبت فيها أو مُضي (٦٠) ستين يوماً على تقديمها دون البت فيها .

مادة (٥١)

تُعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي ، الدعاوى والطعون التي تُرفع من الهيئة أو العسكري أو صاحب المعاش أو المستحقين عنهما ، طبقاً لأحكام هذا القانون .



الفصل التاسع صندوق المعاشات العسكري

مادة (٥٢)

يُنشأ بالهيئة صندوق يُسمى "صندوق المعاشات العسكري" ،
تُؤدى إليه الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتتولى
الهيئة إدارته .

وتؤول للصندوق حقوق والتزامات صندوق المعاشات العسكري
المنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه .
وتبدأ السنة المالية للصندوق من أول يناير وتنتهي في آخر
ديسمبر من كل عام ، وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا
القانون ، وحتى نهاية شهر ديسمبر من العام التالي .

مادة (٥٣)

يتولى الصندوق صرف الحقوق المالية المقررة بمقتضى أحكام هذا
القانون للعسكريين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين .

مادة (٥٤)

تتكون موارد الصندوق المالية مما يلي :

- ١- الاشتراكات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ٢- المبالغ التي تتحملها الخزانة العامة للدولة ، وفقاً لأحكام هذا القانون .



- ٣- مبالغ غرامات التأخير أو أية مبالغ أخرى مستحقة للصندوق ، وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ٤- الأموال والاعتمادات التي تخصصها الدولة .
- ٥- عائدات استثمار أموال الصندوق .
- ٦- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .
- ٧- المبالغ التي تتحملها الخزانة العامة للدولة مقابل تحويل صرف معاشات العسكريين المحالين إلى قوة الاحتياط ، والمستحقين عنهم ، قبل تاريخ العمل بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه .

مادة (٥٥)

يكون الصرف من أموال الصندوق وفقاً للأسس والقواعد التي تحددها اللائحة .

مادة (٥٦)

يصدر بنظام استثمار أموال الصندوق ، قرار من مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الهيئة .

مادة (٥٧)

تُعفى أموال الصندوق وعائداتها من الضرائب والرسوم .



مادة (٥٨)

يكون للمبالغ المستحقة للصندوق بمقتضى أحكام هذا القانون حق امتياز على جميع أموال المدين ، وتكون لها الأولوية على جميع الديون بعد المصروفات القضائية ودين النفقة ، وللهيئة الحق في تحصيلها وفقاً للقواعد المعمول بها في تحصيل الأموال العامة ، ويجوز تقسيطها ، وفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة .

مادة (٥٩)

يكون فحص المركز المالي للصندوق مرة كل ثلاث سنوات ، وكلما دعت الحاجة ، بواسطة خبير اكتواري خارجي أو أكثر ، يعينه رئيس الهيئة ، ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة ، وتُعرض نتائج الفحص على مجلس الوزراء .

وفي حالة وجود عجز في موارد الصندوق ، يتم تعويضه من الخزانة العامة للدولة ، وفقاً للطريقة التي يقترحها وزير المالية ويعتمدها مجلس الوزراء ، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .



مادة (٦٠)

لوزير المالية تعيين مراقب حسابات أو أكثر ، وللمراقب الحسابات ، في كل وقت ، الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وسجلاته ومستنداته ، وطلب البيانات التي يراها ضرورية لأداء واجبه على الوجه الصحيح ، وله أن يتحقق من موجودات الصندوق والتزاماته ، ويرفع تقريره لوزير المالية مشفوعاً بتوصياته .

مادة (٦١)

في حالة انتقال العسكري من نظام التقاعد العسكري إلى نظام آخر ، لا تُعتبر مدة خدمته منتهية ولو كان صاحب حق في معاش عن المدة الأولى ، وتُسوى حقوقه عند انتهاء خدمته ، كما لو كانت مدة اشتراكه كلها في نظام واحد .

ويلتزم الصندوق الذي يتبعه العسكري عند انتهاء خدمته بأداء مستحقاته عن جميع مدة خدمته .

وتحدد اللائحة ضوابط تطبيق هذه المادة .



الفصل العاشر

العقوبات

مادة (٦٢)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر ،
يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، وبالغرامة التي لا تزيد
على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل
من قدم بسوء نية بيانات غير صحيحة ، أو امتنع عن تقديم
البيانات المنصوص عليها في هذا القانون واللائحة ، إذا ترتب على
ذلك الحصول على مبالغ من الصندوق بغير وجه حق أو حرمان
الصندوق من المبالغ المستحقة قانوناً .

الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

مادة (٦٣)

يستمر استقطاع نسب الاشتراكات المقررة على العسكريين
الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون ، والذين أكملوا
مدة الخدمة المؤهلة لاستحقاق كامل المعاش قبل العمل بهذا القانون ،
وذلك حتى بلوغ سن التقاعد القانوني أو انتهاء الخدمة ، أيهما
أسبق ، ويُحسب الاشتراك وفقاً للمادة (١١) من هذا القانون .



وإذا انتهت خدمة العسكري الموجود في الخدمة بعد العمل بهذا القانون ، في غير حالات الاستقالة أو إنهاء الخدمة بقرار تأديبي أو بناءً على صدور حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وكان مستحقاً للمعاش الكامل قبل العمل به ، تلتزم الخزنة العامة للدولة بسداد فروق الاشتراكات المطلوبة لتحقيق المعاش الكامل ، وتُحسب الاشتراكات بواقع (٢١٪) واحد وعشرين في المائة من راتب حساب الاشتراك وقت انتهاء الخدمة .

وإذا انتهت خدمة العسكري الموجود في الخدمة بعد العمل بهذا القانون ، بالاستقالة أو إنهاء الخدمة بقرار تأديبي أو بناءً على صدور حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولم يكن محروماً من المعاش ، يلتزم بسداد فروق الاشتراكات المطلوبة منه ، أو للمدة المكتملة لاستحقاق الحد الأدنى من المعاش ، بحسب الأحوال ، وذلك بواقع (٢١٪) واحد وعشرين في المائة من راتب حساب الاشتراك .

مادة (٦٤)

يجوز تخصيص مبلغ من الصندوق سنوياً ، لمنح سلف لأصحاب المعاشات ، بموافقة وزير المالية ، بناءً على اقتراح الهيئة .
وتحدد اللائحة مقدار هذه السلف ، وضوابط صرفها ، وسداد أقساطها ، وحالات الإعفاء من السداد .



مادة (٦٥)

يجوز بقرار من مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الهيئة ، تعديل راتب حساب الاشتراك وحده الأقصى ، وتعديل الاشتراك المقرر عن إضافة بدل السكن وعلاوة الاختصاص ، ونسب الاشتراكات ، وزيادة الحد الأدنى للمعاش ، المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة (٦٦)

يُستحق المعاش من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الخدمة ، ويُصرف في نهاية الشهر الذي استحق فيه ، متى توافرت الشروط المقررة قانوناً . وفي حالة عدم تسوية المعاش في الشهر التالي لتاريخ استحقاق صرفه لأي سبب من الأسباب ، يُصرف معاش مؤقت تحدده الهيئة ، إلى أن تتم التسوية النهائية للمعاش ، ويُصرف الباقي من المعاش المستحق بعد التسوية النهائية دفعةً واحدةً ، ويُسترد ما تم صرفه بالزيادة على أقساط شهرية خلال سنة من تاريخ تسوية المعاش . وتحدد اللائحة الشروط والضوابط اللازمة لتسوية وصرف المعاش .

مادة (٦٧)

يُصرف المعاش كاملاً عن الشهر الذي يتحقق فيه سبب قطعه أو وقفه أو الحرمان منه ، وفي حالة إعادة المعاش ، يُصرف من أول الشهر التالي لصدور قرار إعادته ، على أن يُحدد في هذا القرار تاريخ الاستحقاق .



مادة (٦٨)

تثبت حالة العجز أو عدم اللياقة الصحية بقرار من اللجنة الطبية المختصة ، ويثبت السن بشهادة الميلاد أو البطاقة الشخصية أو أي شهادة رسمية أخرى تحددها الهيئة .
وفي جميع الأحوال ، إذا لم تبين الشهادة شهر الميلاد ، اعتُبر تاريخ الميلاد الأول من يناير من العام المولود فيه .

مادة (٦٩)

في حساب مدة الخدمة عند تسوية المعاش ، يُعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً ، وتُعتبر المدة التي تزيد على (٦) ستة أشهر سنة كاملة .

مادة (٧٠)

في حساب السن لتسوية المعاش ، يُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً ، وتُعتبر المدة التي تزيد على (٦) ستة أشهر سنة كاملة .

مادة (٧١)

يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعديل الجداول المرفقة بهذا القانون .

مادة (٧٢)

لا يجوز الحجز على المعاش إلا وفاءً لنفقة محكوم بها أو لسداد ما يكون مطلوباً للجهة العسكرية أو الصندوق .



وفي جميع الأحوال ، لا يجوز أن يزيد مقدار ما يُحجز عليه على ربع المعاش مخصوماً منه قسط السلفة الممنوحة بضمان المعاش ، وعند التزامهم ، تكون الأولوية لدين النفقة .

مادة (٧٣)

يكون حساب التكلفة الاكتوارية المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للضوابط والجداول التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناءً على الفحص الاكتواري .

مادة (٧٤)

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وإلى أن يُعمل بتلك اللائحة ، يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ ، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٧٥)

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، تُطبق أحكام القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية .

مادة (٧٦)

يلغى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه .



مادة (٧٧)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .
ويُعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما
عدا المادة (٢٠/فقرة ثانية) ، فيُعمل بها من تاريخ صدور هذا القانون .

تيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٨ / ٩ / ١٤٤٣ هـ
الموافق : ١٩ / ٤ / ٢٠٢٢ م



المجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بشأن التقاعد العسكري

جدول بشأن توزيع المعاش على المستحقين عن صاحب المعاش

م	المستحق في المعاش	الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان	الأخوة والأخوات
١	أرملة أو أكثر	كامل المعاش	-	-	-
٢	زوج مستحق	$\frac{3}{4}$	-	-	-
٣	أرملة أو أكثر مع ولد واحد	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	-	-
٤	زوج مستحق مع ولد واحد	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	-	-
٥	أرملة أو زوج مستحق مع أكثر من ولد	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	-	-
٦	أكثر من أرملة مع أكثر من ولد	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	-	-
٧	أرملة أو زوج مستحق مع والدين	$\frac{1}{2}$	-	$\frac{1}{2}$	-
٨	أكثر من أرملة مع والدين	$\frac{2}{3}$	-	$\frac{1}{3}$	-
٩	أكثر من أرملة مع أحد الوالدين	$\frac{3}{4}$	-	$\frac{1}{4}$	-
١٠	أرملة مع أحد الوالدين	$\frac{2}{3}$	-	$\frac{1}{3}$	-
١١	ولد واحد	-	$\frac{3}{4}$	-	-
١٢	أكثر من ولد	-	كامل المعاش	-	-
١٣	ولد واحد والوالدان أو أحدهما	-	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	-
١٤	أكثر من ولد مع الوالدين أو أحدهما	-	$\frac{5}{6}$	$\frac{1}{6}$	-
١٥	الوالدان	-	-	$\frac{3}{4}$	-
١٦	أحد الوالدين	-	-	$\frac{1}{2}$	-
١٧	الوالدة ، وأخ أو أخت	-	-	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$
١٨	الوالدة ، وأكثر من أخ أو أخت	-	-	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٩	أخ أو أخت	-	-	-	$\frac{1}{3}$
٢٠	أكثر من أخ أو أخت	-	-	-	$\frac{1}{2}$

ملاحظة: يكون نصيب أولاد الابن وبناته في المعاش، هو نصيب أبيهم المتوفى .



الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بشأن التقاعد العسكري

جدول بشأن تحديد قيمة القسط الشهري لكل (١,٠٠٠ ريال) من مبلغ الاشتراكات المطلوب سدادها حسب مدة السداد

م	مدة السداد	قيمة القسط الشهري
١	سنة	٨٥,٦٤ ريال
٢	سنتان	٤٤,١٠ ريال
٣	ثلاث سنوات	٣٠,٢٧ ريال
٤	أربع سنوات	٢٣,٣٧ ريال
٥	خمس سنوات	١٩,٢٤ ريال